الإرجاء حقيقته وسببه وخطره وخطره وذم السلف له

وكيف تحصل السلامة منه؟

مع بيان عقيدة أهل السنة في باب الإيمان
وتوسطهم بين الخوارج والمرجئة

بقلم فضيلة الشَّيخ الأستاذ الدكتور
عَبْدُ السَّلَامِ بنْ سَالِمِ السَّحِيمِيّ
غفر الله له ولوالدِيه وللمسلمين

الإرجاء حقيقته، وسببه، وخطره ، وذم السلف له

وكيف تحصل السلامة منه؟

مع بيان عقيدة أهل السنة في باب الإيمان، وتوسطهم بين الخوارج والمرجئة

لفضيلة الشيخ

أ.د. عبد السلام بن سالم السحيمي

اعتنت بتنسيقيها الفقيرة إلى عفو ربها

أم عبادة الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

أولًا: ما الإرجاء؟

الإرجاء فِي باب الإيمان؛ هو إخراج الأعمال عن حقيقة الإيمان أو عن مسماه، أو تأخير العمل عن حقيقة الإيمان بحيث لا يكون له أثر معتبر فِي مسماه. وأصل ضلال المرجئة أنّهم خالفوا دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف فِي أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. قال الله تعالى:﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: 31]. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "الإيمان بضع وسبعون شعبة..." متفق عليه، فجعل الأعمال من شعب الإيمان. وسبب ضلال من ضل وانحرف فِي باب الإيمان نشأ من أخذ بعض النصوص وترك بعضها، أو حمل النصوص على وجه واحد مع إغفال مجموع الأدلة. **والتفصيل:** الخوارج نظروا إلى نصوص الوعيد، كالنصوص الواردة فِي كفر وعقوبة مرتكب الكبائر، وجعلوها على معنى واحد، وأغفلوا نصوص الوعد والمغفرة والشفاعة، وما دل على بقاء أصل الإيمان مع المعصية. فغلوا فِي جانب الوعيد حتى أخرجوا أهل الكبائر من الإيمان. المرجئة قابلوا ذلك بالغلو فِي جانب الوعد، فأخذوا بالنصوص الدالة على فضل الإيمان ووعد الله لأهله، وأغفلوا نصوص الوعيد، ونصوص زيادة الإيمان ونقصانه، وما دلت عليه النصوص من ارتباط الإيمان بالأعمال وآثارها.

أمَّـا أهل السنة والجماعة فلم يجعلوا نصوص الوعد فِي مقابل نصوص الوعيد، ولا نصـوص الوعيد فِي مقابل نصـوص الوعد، بل جمعوا بينها وردوا المتشـابه إلى المحكم، وآمنوا بجميع النصـوص، وأعطوا كل نص دلالته التي تليق به؛ فجمعوا بين الخوف والرجاء، وبين إثبات أصـل الإيمان للمؤمن مع إثبات تفاوت الناس فيه، وبين إثبات الوعيد للعصاة وعدم القطع لهم بالخلود فِي النار إذا كانوا من أهل التوحيد.

ولهذا فهنا قاعدة نافعة جدًا وهي: أن الحق فِي مسائل الاعتقاد لا يؤخذ من دليل منفرد مع إهمال بقية الأدلة، وإنما يُنظر فِي مجموع نصـوص الكتاب والسـنة؛ لأنَّ بعضها يفسر بعضًا ويقيد بعضُها بعضًا.

ومن هنا يظهر أن الوسطية السلفية ليست موقفًا بين قولين لمجرد كونه وسطًا، وإنما هي الوسط الموافق لمجموع النصوص؛ فليس كل توسط بين طرفين حقًا، وإنما الحق هو ما وافق الدليل.

وهـذا المعنى يمكن تعميمـه على أبواب كثيرة من الاعتقـاد: فمن اسـتقرأ النصوص كلها سلم من كثير من الغلو والجفاء، ومن اقتصر على طائفة منها جرّه ذلك إلى الانحراف بحسب النصوص التي غلبها على غيرها.

ثانيًا: أقسـام المرجئة ليس المرجئة على درجة واحدة، **ومن أشـهر أقسـامهم**:

١-**الجهمية**: يقولون إن الإيمان هو مجرد معرفة القلب، بل نُقل عنهم عبارات

تجعل الإيمان هو المعرفة فقط، ولا يجعلون قول اللسان ولا عمل الجوارح من حقيقة الإيمان.

٢-**الكرامية**: جعلوا الإيمان هو القول باللسان، وإن لم يكن اعتقاد القلب داخلًا فِي حقيقة الإيمان عنده

3-**الأشاعرة والماتريدية فِي المشهور من تقريراتِهم فِي باب مسمى الإيمان**: يجعلون الإيمان هو تصديق القلب، ولا يجعلون الأعمال داخلة في مسماه، وإن كانوا يثبتون وجوب الأعمال ويقررون أن تركها معصية. وهذه المسألة تحتاج إلى تفصيل في نسبة الأقوال إلى أئمتهم وأفرادهم.

٤-**مرجئة الفقهاء**: وهم أخف من غيرهم، ويجعلون الإيمان قولًا واعتقادًا، ويخرجون الأعمال عن مسماه، لكنهم لا يقولون إن المعاصي لا تضر صاحبها، ولا يسوّون بين البر والفاجر فِي الإيمان من كل وجه. ولهذا ينبغي ألا يقال: المرجئة كلهم يقولون قولًا واحدًا؛ بل بينهم اختلاف كبير، وإن اشتركوا في أصل الإرجاء.

ثالثًا: خطر الإرجاء ؛ خطر الإرجاء أنه يضعف الصلة بين الإيمان والعمل، وقد يؤدي إلى التهوين من شأن الطاعات والمعاصي، وإلى تصور أن الإيمان حقيقة مستقرة لا تتأثر بالطاعة والمعصية.

ومن أخطر آثاره أن يقول الإنسان: أنا مؤمن كامل الإيمان، ولو لم يظهر أثر الإيمان على عملي، وهذا مخالف لما عليه أهل السنة من أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

رابعًا: من أعظم أسباب السلامة من الارجاء:

1-تعلّم تعريف الإيمان عند أهل السنة.

2-تدبر نصوص الكتاب والسنة في الإيمان.

3-معرفة كلام الصحابة والتابعين وأئمة السنة.

4-الإيمان بأن القول والعمل داخلان فِي مسمى الإيمان. معرفة أن الإيمان قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

5-اعتقاد أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

6-الحذر من الشبهات التي تفصل بين الاعتقاد والعمل. فالإيمان قول القلب واللسان، واعتقاد القلب، وعمل القلب والجوارح، فهذا هو تقرير أهل السنة في الجملة، وهو من أقوى الأصول التي تميز مذهب أهل السنة عن الإرجاء .

فمن اعتقد أن الإيمان قول القلب واللسان، واعتقاد القلب، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فقد وافق أصل أهل السنة فِي باب الإيمان، وخالف أصل المرجئة فِي إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان

وهنا تنبيه مهم: وهو أن مجرد التلفظ بعبارة "**الإيمان قول وعمل**" لا يكفي وحده؛ فقد يقولها شخص ثم يفسر القول والعمل تفسيرًا يوافق بعض مذاهب المرجئة، وإنما العبرة بحقيقة الاعتقاد والتفسير الذي يريده بِهذه العبارة

وكذلك الكفر قول وعمل واعتقاد»؛ فالتكفير ليس مقابلاً للإيمان من حيث إنه "حقيقة" لها أقوال وأعمال واعتقادات، وإنما المقصود أن أسباب الكفر وأوصافه قد تكون اعتقادية أو قولية أو عملية، كما أن أحكام التكفير لها ضوابط وشروط وموانع.

فأهل السنة وسط بين طرفين

إذَن من أسباب الانحراف فِي باب الإيمان تصور الإيمان على أنه شيء واحد لا يتجزأ ولا يزيد ولا ينقص؛ فإذا وُجد وُجد كله، وإذا ذهب بعضه ذهب كله.

وهذا التصور ترتب عليه انحرافان متقابلان:

الخوارج غلوا فِي جانب النقص، فجعلوا ارتكاب بعض الكبائر موجبًا لزوال الإيمان كله، والحكم على صاحب الكبيرة بالكفر فِي الدنيا.

وعلى الطرف الآخر المرجئة، ولا سيما غلاتهم، لما جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا لا يتأثر بالأعمال، قالوا: إذا وجد أصل الإيمان وجد الإيمان كله، فلا يكون ترك كثير من الأعمال أو الوقوع فِي المعاصي مؤثرًا فِي حقيقة الإيمان عندهم.

أما أهل السـنة والجماعة فقرروا أن الإيمان يتفاضـل ويتبعض ويزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولذلك لا يلزم من ذهاب بعض الإيمان ذهاب الإيمان كله، كما لا يلزم من وجود أصل الإيمان أن يكون صاحبه كامل الإيمان.

ولهذا قال أهل السنة: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ومن هنا يظهر خطأ الخوارج في رمي أهل السـنة بالإرجاء، فمن أعجب ما يُبتلى بـه بعض أهـل البـدع أن يجعلوا عـدم موافقـة غلوهم فِي التكفير دليلًا على الإرجاء.

فإذا قال العالم السني: ليس كل من وقع فِي الكفر يُحكم عليه مباشرة بأنه كافر بعينه حتى تتحقق الشـروط وتنتفي الموانع، أو قال: ليس كل ذنب كفرًا، وليس كل ذنب مخرجًا من الملة، اتهموه بالإرجاء.

وهذا من قلب الحقائق؛ فإن التفريق بين الحكم على القول أو الفعل بأنه كفر، وبين الحكم على المعيّن بأنه كافر، من أصول أهل السنة.

فقد يكون القول أو الفعل كفريًا، لكن لا يُحكم على المعيّن بالكفر حتى تتحقق الشروط وتنتفي الموانع المعتبرة.

ولهذا فـالتكفير باب خطير لا يُبنى على الأهواء والحماسـة، ولا على مجرد الاشـتباه، وإنما يُرد فيه الأمر إلى الكتاب والسـنة وقواعد أهل السـنة وكلام العلماء الراسخين.

من هنا فيمكن أن يقال:

أهل السنة وسط بين المرجئة والخوارج: المرجئة أفرطوا فِي جانب الوعد وأصل الإيمان حتى أخرج بعضهم الأعمال عن الإيمان، ولم يجعلوا للمعاصي أثرًا فِي حقيقته.

والخوارج أفرطوا فِي جانب الوعيد حتى جعلوا كثيرًا من الذنوب موجبًا للكفر وزوال الإيمان كله.

وأهل السنة قالوا: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وأهله يتفاضلون فيه، ولا يخرج المسلم من الإيمان بمجرد كل ذنب، كما لا يأمن مكر الله بمجرد دعوى الإيمان.

ومن هنا ينبغي لطالب العلم أن يحذر من الإرجاء كما يحذر من الخوارج؛ فكلاهما انحراف عن الصراط المستقيم، وإن كانا متقابلين فِي كثير من الأصول والنتائج.

والأهم: ألا تجعل اتِّهامات أهل الأهواء معيارًا للحق؛ فقد يرمي الخارجيُّ أهلَ السنة بالإرجاء لأنّهم لم يكفّروا بالمعصية، كما قد يرمي المرجئُ أهلَ السنة بالتشدد لأنّهم أدخلوا العمل فِي مسمى الإيمان. والعبرة بالدليل وما عليه أئمة السنة، لا بالألقاب التي يتقاذفها أهل البدع، ويمكن زيادة الإيضاح من جهة

العلاقة بين حقيقة الإيمان وحقيقة الكفر، وموقع أهل السنة بين الإرجاء والخروج، مع التنبيه إلى دقة باب التكفير.

1. أصل المسألة: الإيمان عند أهل السنة ليس شيئًا جامدًا

أهل السنة لا ينظرون إلى الإيمان على أنه كتلة واحدة: إما أن تكون موجودة كلها أو معدومة كلها؛ بل الإيمان عندهم شعب ودرجات، وله أصل وفروع، وأهله يتفاضلون فيه.

فالإيمان عندهم:

قول وعمل واعتقاد:

قول القلب: كالتصديق والمعرفة.

قول اللسان: كالشهادتين والذكر.

عمل القلب: كالمحبة والخوف والرجاء والتوكل.

عمل الجوارح: كالصلاة والزكاة والصيام وسائر الطاعات.

وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ولهذا قد يكون عند شخص من الإيمان ما ليس عند غيره، وقد يكون في المؤمن إيمان وطاعة ومعصية، ولا يلزم من نقص بعض إيمانه أن يزول عنه أصل الإيمان.

2 . هنا وقع الانحراف عند المرجئة والخوارج، ويمكن تقريب المسألة بِهذه الصورة:

المرجئة نظروا إلى الإيمان باعتباره حقيقة واحدة، فإذا وُجد أصلها لم تتأثر عندهم بالمعاصي والأعمال، ولهذا أخرج كثير منهم الأعمال عن مسمى الإيمان.

وبعض غلاة المرجئة ترتب على قولهم أن إيمان أفسق الناس كإيمان جبريل والأنبياء من حيث الحقيقة. أما الخوارج فعكسوا القضية، فقالوا: إذا ذهب شيء من الإيمان ذهب الإيمان كله، فجعلوا ارتكاب الكبيرة ناقضًا لأصل الإيمان، وحكموا على صاحبها بالكفر. فصار عند الفريقين تصور غير صحيح :

المرجئة: إذا وُجد بعض الإيمان وُجد كله.

الخوارج: إذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله.

أهل السنة: الإيمان يتبعض ويتفاضل؛ فقد يذهب بعضه ويبقى أصله، وقد يقوى حتى يبلغ صاحبه درجات عظيمة من الإيمان.

وهذا من أجمل المواضع التي يظهر فيها وسطية أهل السنة.

3 . وكذلك فِي باب الكفر والتكفير وليس المقصود أن «التكفير» نفسه قول واعتقاد وعمل، وإنما المقصود أن الكفر الذي يترتب عليه حكم التكفير قد يكون اعتقاديًا أو قوليًا أو عمليًا. فمن الكفر ما يكون:

اعتقاديًا: كاعتقاد ما يناقض أصل الإسلام.

قوليًا: كقول يتضمن سبَّ الله أو الاستهزاء بالدين، مع تحقق الضوابط.

عمليًا: كعمل يكون فِي نفسه من المكفرات، مع تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

وهنا تأتِي قاعدة عظيمة:

ليس كل من وقع فِي عمل أو قول كفري وقع الكفر عليه على التعيين. فالحكم على القول أو الفعل شيء، والحكم على المعين شيء آخر. **قد نقول:** هذا القول كفري، ولا يلزم من ذلك أن نقول فورًا: كل من قاله كافر بعينه؛ لأن تكفير المعين له شروط وموانع، وقد يكون جاهلًا أو متأولًا أو مكرهًا أو لم تقم عليه الحجة فِي بعض المسائل التي يعتبر فيها ذلك. وهذا التفصيل هو الذي ضيعه الخوارج ومن شابههم.

4. ومن هنا نفهم خطأ الخوارج فِي رمي أهل السنة بالإرجاء إذا قال أهل السنة: ليس كل ذنب كفرًا. **قال الخوارج:** أنتم مرجئة! **وإذا قال أهل السنة:** ليس كل من وقع فِي قول كفري أو عمل كفري يُكفَّر مباشرة حتى تتحقق الشروط وتنتفي الموانع. قالوا: أنتم مرجئة! وإذا قال أهل السنة: المسلم لا يخرج من الإسلام بمجرد المعصية، ما لم تكن المعصية من نواقض الإسلام. قالوا: أنتم أرجأ الناس! وهذا فِي الحقيقة خلط بين مذهب أهل السنة وبين الإرجاء. فأهل السنة لا يقولون إن الأعمال لا تؤثر فِي الإيمان، بل يقولون: الأعمال من الإيمان، والإيمان يزيد وينقص، والطاعات

تزيده والمعاصـي تنقصـه. وفِي الوقت نفسـه لا يقولون بمذهب الخوارج: إن كل ذنب يزيل أصل الإيمان. فهم وسط بين الفريقين.

5. وليس كل من قال «**أنا لا أكفّر بالمعاصـي**» مرجئًا وهذه نقطة مهمة جدًا. قد يقول شـخص: أنا لا أكفّر المسـلم بمجرد ارتكابه معصـية. فهذا ليس إرجاءً، بل هو من عقيدة أهل السـنة إذا كان يقصـد أن المعصـية التي ليسـت مكفرة لا تخرج صاحبها من الإسلام. أما المرجئ فيقول فِي أصل مذهبه ما يخالف أهل السنة فِي حقيقة الإيمان، كإخراج الأعمال عن مسماه أو عدم تأثير المعاصي فِي حقيقته بحسب اختلاف طوائفهم. ولهذا لا يصح أن تكون كل مخالفة للخوارج فِي التكفير إرجاءً.

6. وأهل السنة كذلك لا يميعون باب التكفير كما أننا نحذر من الغلو الخارجي، فلا يصـح أن ننقلب إلى الطرف الآخر فنقول: لا يوجد كفر إلا كفر القلب، ولا يكفر أحد بقول أو فعل. فهذا أيضًا خطأ. بل أهل السنة يثبتون أن الكفر قد يكون بالاعتقاد، أو القول، أو العمل، أو الشـك، أو الإعراض بحسـب ما دلت عليه النصوص. لكنهم يفرقون بين: **الكفر المطلق**: أن يقال: هذا القول أو الفعل كفر. وبين: **تكفير المعين**: أن يقال: فلان بعينه كافر.

والثانِي يحتاج إلى تحقق الشـروط وانتفاء الموانع، وهو باب من أخطر أبواب العلم.

7. ولهذا فالموقف الصحيح ليس «التكفير» ولا «عدم التكفير» بإطلاق بل الميزان هو الكتاب والسنة وفهم السلف. فلا نقول كما يقول الخوارج: كل من وقع فِي مكفّر فهو كافر مباشرة. **ولا نقول كما يقول المرجئة:** لا يضر الإنسان شيء من أعماله ما دام فِي قلبه أصل الإيمان. بل نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والكفر يكون بالقول أو الاعتقاد أو العمل بحسب ما دل عليه الشرع، وتكفير المعين له شروط وموانع. وهذه العبارة تجمع لك أصل الباب كله.

8_ وأما عبارة: "من قال الإيمان قول وعمل واعتقاد خرج من الإرجاء كله" فالأدق ألا نجعلها وحدها معيارًا؛ لأن العبرة بما يعتقده الشخص في معنى القول والعمل والاعتقاد.

فقد يقول شخص: الإيمان قول وعمل، ثم يقصد بالعمل مجرد عمل القلب، ويخرج أعمال الجوارح من مسمى الإيمان؛ فهذا لا يكون قد وافق أهل السنة بمجرد العبارة.

والعبارة المحررة: الإيمان قول القلب واللسان، واعتقاد القلب وعمله، وعمل الجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأهل الإيمان يتفاضلون فيه. هذه هي العبارة التي تزيل كثيرًا من الالتباس. فالخوارج جعلوا نقصان الإيمان موجبًا لزوال أصله، والمرجئة جعلوا وجود أصله كافيًا ولم يجعلوا الأعمال داخلة في حقيقته على الوجه الذي قرره أهل

السنة، وأهل السنة أثبتوا الأصل والزيادة والنقصان والتفاضل، وأثبتوا كذلك الفرق بين الحكم على النوع والحكم على المعين. وهذا هو معنى الوسطية الحقيقية: ليست موقفًا بين قولين لمجرد كونه بينهما، وإنما هي اتباع النصوص كلها، وإعطاء كل باب حكمه الذي دلت عليه الشريعة "فمن قال إن الإيمان قول وعمل، واعتقاد بالقلب، وأنه يزيد وينقص، فقد فارق أصول الإرجاء؛ لأن الإرجاء في أصله قائم على إخراج العمل عن حقيقة الإيمان، وإن اختلفت طوائف المرجئة فِي تعريف الإيمان. ولهذا كان أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ويزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وقد حكى ابن رجب أن هذا هو قول عامة علماء السلف وأهل الحديث، وذكر منهم ابن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبا عبيد وغيرهم. بل قال البربَهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ :**ومن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء كله، أوله وآخره**"

تنبيه: هل الخوارج كانوا يرمون أهل السنة بالإرجاء؟ نعم، هذا ثابت عن الخوارج. ومن أوضح ما نُقل في ذلك ما جاء في عقيدة الإمام أحمد التي رواها حرب الكرمانِي: "وأما الخوارج فإنّهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة". ثم بيّن الإمام أحمد بطلان هذا الوصف . وهذه نقطة مهمة جدًا؛ لأن الخوارج والمرجئة متقابلون في باب الإيمان، ومع ذلك اتفقوا على الطعن في أهل السنة من جهتين متعاكستين:

الخوارج غلوا فِي باب الإيمان، فجعلوا بعض الذنوب موجبًا للكفر والخروج من الإسلام، وضيّقوا باب الإيمان. المرجئة فرّطوا، فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان أو قلّلوا من أثره، بحسب اختلاف طوائفهم. وأهل السنة وسط: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يكفر المسلم بكل ذنب، ولا يجعل العمل خارجًا عن حقيقة الإيمان. ومن هنا كان اتِّهام أهل السنة بالإرجاء من الخوارج قديمًا، كما أن بعض المرجئة كانوا يصفون أهل السنة بالخوارج بسبب مخالفتهم لهم في مسائل الإيمان. وقد نُقل عن الإمام أحمد أيضًا أن المرجئة يسمون أهل السنة «شكاكًا» بسبب قول أهل السنة بالاستثناء فِي الإيمان .

خامسًا: ذم السلف للإرجاء:

ذم السلف الإرجاء ذمًا شديدًا؛ لأنه ليس مجرد خلاف لفظي في تعريف الإيمان، بل ترتب عليه فساد في تصور حقيقة الدين والعمل. ومن أقوالهم: الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ "**:ما ابتُدعت فِي الإسلام بدعة أضر على أهله من هذه، يعني الإرجاء.**" ونُقل عن الأوزاعي أن يحيى بن أبي كثير وقتادة كانا يقولان: "**ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء**" ومن شدة إنكار السلف على الإرجاء أن الإمام أحمد كان يقرر أن قول: «الإيمان قول بلا عمل» من أقوال المرجئة، ونُقل عنه: «هذا قول المرجئة"

وهنا تنبيه مهم جدًا: ليس كل من استعمل عبارة «الإيمان قول وعمل» يكون قد

وافق أهل السنة فِي جميع تفاصيل باب الإيمان؛ لأن بعض المرجئة حاولوا استعمال هذه العبارة ثم فسّروا العمل بأنه قول اللسان فقط. وقد نبّه ابن رجب إلى ذلك، فقال إن طائفة من المرجئة قالت: «الإيمان قول وعمل»، لكنها فسرت العمل بأنه عمل اللسان، وأنكر الإمام أحمد هذا القول وعدّه من أَخبث الأقوال . فالعبرة ليست بمجرد اللفظ، وإنما بما يقصده القائل من «العمل.« ولهذا فالعبارة الصحيحة الجامعة هي : الإيمان قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وهذا هو الذي عليه السلف، وقد نقل أبو عبيد القاسم بن سلام أسماء عدد كبير من أئمة السلف الذين يقولون: «**الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص**»، وقرر أنه قول أهل السنة.